



وزارة التخطيط

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥

نسخة أولية

٢٠١٤ / ٦ / ٣٠





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقديم ...

تُعد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأداة الأساسية التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد وإقامة مجتمع ديمقراطي ينعم بالحرية والعدالة الاجتماعية، كما أنها تفتح آفاقاً واسعة للتعبير السلمي عن الرأي، وتبني جسراً من الثقة والمصداقية بين المواطن والحكومة. وفي ضوء ذلك، أقدمت وزارة التخطيط على تطوير منظومة التخطيط من خلال العمل على عدد من المحاور الرئيسية التي تتضمن إعداد إطار استراتيجي طويل الأجل تتشارك فيه كافة قطاعات الدولة؛ متمثلة في الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني يمثل إطاراً لتقاسم المسؤوليات بين هذه القطاعات.

كما قامت وزارة التخطيط بتطوير منهجية إعداد خطة التنمية بحيث ينبثق عنها خطة تنمية اقتصادية لكل إقليم وخطة تنمية اجتماعية لكل محافظة مما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وإرساء العدالة الاجتماعية. واستهدفت استراتيجية التطوير أيضاً إفراح مجال أكبر للمواطن في المشاركة المباشرة في إعداد ومتابعة الخطة من خلال التوجّه نحو تطبيق اللامركزية.

وقد تمثلت أهم أهداف التطوير في محتوى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ في التأكيد على البعد المكاني للمشروعات بما يحقق تواصلها مع المجتمع، وتضمين مؤشرات لتوزيع الاستثمارات وفقاً لأهداف التنمية الاقتصادية المتوازنة وتكافؤ العدالة الاجتماعية لكي تكون دليل لتوجيه الخطة واستثماراتها. كما تم الاهتمام برفع مستوى الشفافية والإفصاح الذي تتمتع به الخطة للتأكيد على المصداقية والجديّة في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عملت وزارة التخطيط على تطوير منظومة التخطيط بأبعادها الثلاثة، والتي تتمثل في محتوى الخطة والذي يشمل الرؤية والسياسات الكلية والقطاعية، والاجراءات المتبعة لإعداد الخطة والمرتبطة بدورة التخطيط فيما يتعلق بالمدى الزمني للخطة وأساليب التخطيط والمتابعة، والنماذج المستخدمة في إعداد الخطة والتي تترجم فكر التخطيط إلى واقع تنفيذي.

وقد تمثلت أهم خطوات التطوير في خطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ في تطوير النماذج الخاصة بإعداد الخطة من أجل توحيد وتنميط أسلوب إعداد الخطة بين جميع جهات الإسناد، وعلاج أهم المشاكل القائمة والمرتبطة بعملية إعداد الخطة. وقد تم تطوير مجموعتين من النماذج، الأولى تشمل نماذج التنمية التي تقوم بربط المشروع بمؤشر التنمية والبعد المكاني، والثانية تتضمن النماذج المالية الخاصة بخطط الإنفاق والتمويل خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

وقد حاولت النماذج الجديدة لإعداد الخطة التأسيس لمنهجية متطورة للتخطيط تقوم على إتباع الفكر السليم والتسلسل المنطقي للتخطيط، والذي يبدأ بدراسة الوضع الراهن وتحديد المشاكل التنموية، ثم وضع الأهداف



الرئيسية والفرعية، ودراسة البدائل المتاحة وترتيب الأولويات التي يتم بناء عليها وضع البرامج والمشروعات الرئيسية وما يندرج تحتها من مشروعات فرعية بناء على مؤشرات تنموية ومكانية محدّدة لمعالجة الفجوات والاختلالات في عملية تقديم الخدمات.

كما استهدفت خطة التطوير التغلب على مشكلة نقص البيانات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية وتحديد موقعها الجغرافي، على النحو الذي يُساهم في التأكيد على الشفافية والمصداقية في إعداد الخطة وتمكين المواطن من التعرّف على المشروعات التنموية بمحافظته ومتابعة تنفيذها. وفي هذا الإطار، قامت وزارة التخطيط بعقد مجموعة من ورش العمل مع المؤسسات والجهات الحكومية العامة لشرح النماذج الجديدة داخل وزارة التخطيط، بالإضافة الى تقديم الدعم الفني اللازم لهذه الجهات طوال فترة إعداد الخطة. وهو ما ساعد على الوصول إلى توزيع ما يقارب ٧٠% من المشروعات الاستثمارية بخطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ جغرافياً مقارنة بنحو ٥٠% خلال العام المالي الماضي ٢٠١٣/٢٠١٤.

وقد تطلب نجاح واستدامة عملية تطوير منظومة التخطيط تحديث وتطوير البنية المعلوماتية للتخطيط والربط بين أطرافها المختلفة. وفي هذا الإطار قامت وزارة التخطيط في ديسمبر ٢٠١٣ بإطلاق البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية وذلك بهدف عرض بعض مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الجمهور لتوضيح التأثير المكاني لاستثمارات الدولة. كما تمت الاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية في تطوير أوجه العمل ورفع كفاءة منظومة دعم صناعة القرار لدى القطاعات المختلفة. كما كان من الضروري العمل على التكامل مع قواعد بيانات جهات الإسناد المختلفة على المستوى الكلي وذلك لتحقيق أعلى درجة من الوضوح للإحتياجات والتوجهات التخطيطية، بالإضافة إلى ربط دورة العمل الخاصة بإعداد الخطة ومتابعة تنفيذها سواء داخل وزارة التخطيط أو مع المؤسسات والجهات الحكومية والعامة بهذا النظام.

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من خلال إطلاق البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية متضمّنة عرض بعض مشروعات خطة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وتتيح هذه البوابة بعض المعلومات عن مجموعة من مشروعات القطاعات الخدمية، الموزعة مكانياً، محدّدة على خرائط جغرافية. ومن المستهدف في الإصدار الثاني للبوابة الجغرافية أن يتضمن الغالبية العظمى لمشروعات الخطة الموزعة مكانياً، مع إمكانية إتاحة بعض الخدمات المتخصصة لبعض الجهات بما في ذلك عرض لخرائط التأثير المجتمعي. وتشمل المرحلة الثانية ربط البيانات القومية مع الرقم البريدي واستعماله كمثل للتجمّعات السكانية، حيث تعمل وزارة التخطيط بالتنسيق مع وزارة الاتصالات، والهيئة القومية للبريد، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التنمية الإدارية على ربط الحدود الإدارية المرجعية للدولة على مستوى القرية/الشاخعة مع الرقم البريدي ككود جغرافي مرجعي.

وتُتيح هذه الخطوة وضوح الهيكل السكاني والتشغيلي وحتى بيانات الملكية والتأمينات الاجتماعية لتوضيح المستوى الإقتصادي والشكل الحقيقي للتجمّعات السكانية وتحديد احتياجاتها على المستوى الكلي على النحو الذي يساهم في توجيه جهود التنمية لسد الإحتياجات الحقيقية للمواطنين بشكل مستقر ومستدام. كما تساهم هذه الخطوة في سهولة ربط البيانات غير الحكومية بالرقم البريدي على النحو الذي يُيسر الربط المستقبلي لأنشطة



القطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما تعمل وزارة التخطيط على تفعيل منظومة البوابة الحكومية لتصبح الرابط المعلوماتي الآمن والمستدام بين مختلف الجهات الحكومية. وتتيح هذه الخطوة ربط المؤسسات والجهات العامة والحكومية مع شبكة البوابة الحكومية مما يؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية في أداء وزارة التخطيط والحكومة بصفة عامة. كما تساهم في التنسيق لإتاحة البيانات القومية مجمعة على الرقم البريدي من خلال تطبيقات مما يتيح لوزارة التخطيط وقطاعاتها المختلفة وضع تصور شامل لكافة الأنشطة الرئيسية مما يدعم منظومة صنع القرار الاستثماري، ويرفع من كفاءة توجيه الاستثمارات العامة للدولة. وفي هذا السياق يتم العمل مع الهيئة العامة للمساحة لإتاحة خريطة أساس موحدة للأراضي المصرية على شبكة البيانات الحكومية وتفعيل مشروع السجل العيني الزراعي والسجل العيني العقاري، بالإضافة إلى تفعيل مشروع الأحوزة العمرانية وتوقيع الحدود الإدارية والتكامل مع مشروع الأكواد البريدية.

وقد تطلب توسيع نطاق مشاركة المواطنين ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية إعطاء السلطات المحلية - باعتبارها الأقرب إلى المواطن والأكثر دراية باحتياجاته والأقدر على التعرف على الطاقات المادية والمالية والبشرية الكامنة في المجتمع المحلي - المزيد من الصلاحيات من خلال التوجه نحو تطبيق اللامركزية وهو ما يجعل تقديم الخدمات العامة المستجيبة للاحتياجات المحلية والإقليمية أكثر فاعلية عن تلك المحددة مركزياً والتي تتجاهل الفوارق الإقليمية والجغرافية. وبالتعبئة، فإن النظام المالي اللامركزي الذي تلعب فيه السلطات المحلية والإقليمية دوراً هاماً في تقديم الخدمات العامة غالباً ما يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي أكثر توازناً يحقق العدالة الاجتماعية من خلال تقاسم ثمار النمو الاقتصادي بشكل فعال. ومن هذا المنطلق قامت وزارة التخطيط، اعتباراً من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، بإدراج استثمارات المديرية الخدمية مباشرة في مشروع موازنتها، مما يُتيح مجالاً أفضل وأسرع لعمل تلك المديرية، وبالتالي معدلات تنفيذ أعلى للمشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في نطاق عمل هذه المديرية.

وفي إطار خطة تطوير منظومة التخطيط، قامت وزارة التخطيط بتشكيل لجنة من المختصين والخبراء من وزارات التخطيط والإسكان والتنمية العمرانية والتنمية المحلية وجهاز تنظيم استخدامات أراضي الدولة ومعهد التخطيط القومي وذلك بهدف إعداد قانون موحد للتخطيط. ويهدف مشروع القانون الجديد إلى مواكبة التطوير المنشود لعملية التخطيط، ويعكس التوجه نحو تطبيق اللامركزية، وإعطاء دور أكبر للأقاليم الاقتصادية في رسم وتنفيذ ومتابعة الخطط الاقتصادية للدولة، وتمكين الإدارة المحلية من إعداد الخطط المحلية للخدمات الاجتماعية التي تمس حياة المواطن اليومية.

كما يتضمن مشروع القانون قيام المستوى المركزي المتمثل في وزارات التخطيط والإسكان والتنمية العمرانية والتنمية المحلية من التركيز على وضع السياسات العامة للدولة وإرساء القواعد والتوجيهات الرئيسية التي يتم في إطارها إعداد الرؤية الاستراتيجية والخطط طويلة ومتوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. كما يؤكد مشروع القانون على وجود آلية محكمة للتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالعملية التخطيطية على



المستوى الأفقي والرأسي في كافة مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية المختلفة.

وتضمنت خطة تطوير منظومة التخطيط وضع نظام متكامل لمتابعة وتقييم خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية. ويسعى هذا النظام إلى متابعة تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للخطة الاستراتيجية للدولة وضمان حسن توظيف الاستثمارات وتعظيم الاستفادة منها. وتتمثل الأهداف المرجوة من بناء نظام أكثر فعالية وكفاءة لمتابعة مشروعات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتقييم نتائجها في تطوير آليات أكثر كفاءة لمتابعة الانجاز العيني، كما يهدف النظام الجديد إلى تطوير نظام متابعة مالية يقوم بمتابعة الإنفاق، والبدء في عمليات المتابعة الميدانية، بإعتبارها أحد أشكال المتابعة المالية، والتي تهدف إلى التأكد من الإنفاق الفعلي للاستثمارات بجانب تكرار عمليات المتابعة المالية بين وزارة التخطيط وبنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج المتابعة في تصحيح قرارات التخطيط المختلفة.

واستكمالاً للجهود التي قامت بها وزارة التخطيط لتطوير منظومة التخطيط والمتابعة، تتناشد الوزارة السادة المواطنين المشاركة في عملية المتابعة والتقييم من خلال المبادرة التي أطلقتها الوزارة لمتابعة تنفيذ خطط التنمية ومشروعاتها، واثقين أن هذه المشاركة المجتمعية الواسعة سيكون لها بالغ الأثر في رفع كفاءة الاستثمارات العامة الحكومية، وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات .

سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد ...

حفظ الله مصر... وحفظ شعبها ،

د/ أشرف العربى
وزير التخطيط والمتابعة
والإصلاح الإدارى

القاهرة : يونيو ٢٠١٤

